

أعضاء مجلس الشورى ورجال أعمال دليله،

القرارات الأخيرة تصب في مصلحة أصحاب الدخل المحدود



حسين شبكشى



عبد الرحمن الزامل

ان هذه القرارات تصب كلهما في مصلحة المواطن خاصة أصحاب الأجر المتدنية مما يدل على حرص القيادة على هذه الطبقة فجميع القرارات تساعدهم مواطن على العيش برفاهية ونهض إلى تحسين الحالة الاقتصادية خصوصاً أن السعودية بنية تحتية لأكثر القطاعات مثل

الزيادات هو تحقيق الرفاهية لجميع أبناء هذا الوطن ويقول النحلاوي إن طالب بهذه الزيادات في إحدى كتاباته في أحدى الجرائد السعودية، كما اندلى من القطاع الخاص أن يجدوا نفس الخطوة خاصة البنوك والشركات التركيزية وجميع الشركات المسئولة في الدول المصدرة للبتروول، وبالزيارة الأخيرة يتبيّن في ألسن الحاجة إلى مثل هذه الزيادات من حيث الخدمات والقططوى وأما تخصيصه لبعض القطاعات فهو يصب أيضاً في مصلحة المواطن السعودي بدرجة الأولى حيث ستوفر

ان القرار موقف وذلك لرفع المستوى المعيشي للمواطن السعودي وتحسين نوعية الحياة.. وهي المطلب الأساسي للشعب السعودي في السوق الحاضر إلى تحسين أوضاعهم المعيشية عن طريق زيادة تحليم الأساسي ولو بسبطة تساعدهم في مواجهة متطلبات المعيشة والتي أخذت ترتفع منذ سنوات وارتفعت فيها تكلفة الساعي الأساسية في الأسوق من حيث متزايدة وصلت حوالى ٢٥٪ في المائة وقد تكون زيادة كبيرة لأن العديد منها مرتبطة بالسعار دولية تربط كلها معاً بما يترافق في ارتفاع أسعار البترول نعمة على الحكومات المصدرة ونعمة أحياناً على المستهلكين في جميع أنحاء العالم بما فيها المستهلكون في الدول المصدرة للبتروول، وبالزيارة الأخيرة يتبيّن في ألسن الحاجة إلى مثل هذه الزيادات وحتى يكون هناك مساواة بين القطاع الحكومي والخاص في المملكة، كما أكد الدكتور محمد الجفري عضو مجلس الشورى على

عبد المشهوري - جدة

افتقد آراء خبراء الاقتصاد وبعد من أعضاء مجلس الشورى في السعودية على أن القرارات التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء على أنها قرارت جاءت موقفة وتصب في مصالح المجتمع السعودي وخاصة أصحاب الدخل المحدود والطبقية الفقيرة في المجتمع السعودي، كما أكدوا على أن هذه القرارات ستؤدي إلى رفادة المواطن السعودي وأيضاً موافقة المفكرة الاقتصادية التي تعيشها السعودية هذه الأيام بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى المستويات القصوى فيما اعتبروها توافقاً بين القيادة والمواطnen على جميع طبقاته فيما دعى لهم إلى أن تكون هناك زيادة مماثلة في القطاع الخاص وذلك من أجل موازنة الدخل عند جميع أفراد المجتمع السعودي، ويووك الدكتور عبدالله دحلان عضو مجلس الشورى أن هذه القرارات كانت مطالب الشعب وأرى

الضمان الاجتماعي إلى الحد الأعلى و كان هذا مطلباً من مطالب الطبقة المحتاجة لهذه المخصصات يأتي بعده زيادة الرواتب و صرف مكافآت لاصحاب الرواتب الدنيا وأيضاً زيادة اعتماد المساكن الشعبية تجميع هذه القرارات لامس الطبق الفقيرة والمحاجة في المجتمع السعودي، أما زيادة المخصصات البعض القطاعات الحكومية في الدولة فالاستفادة الأولى هو المواطن السعودي وسوف تدعم الاقتصاد الوطني وتعكس اهتمام القيادة بكل ما فيه فائدة لجميع أبناء هذا الوطن. ويرى الدكتور حسن شبكش أن القرار كان صائباً وممتازاً وسوف ينعكس بكثير من الإيجابية على المواطن وعلى إنتشارتهم في أعمالهم خاصة مع بدء العام الدراسي الجديد أما بالنسبة للقطاعات التي زالت مخصصاتها فكانت هذه الموارد بحاجة إلى الموارد المالية من أجل توسيع استثماراتها وتأمين جميع الاحتياجات الخدمية وكل ذلك كان متوقع من القيادة السعودية.



عبدالله دحلان

المياه والطرق والبناء كلها من أهم القطاعات التي تحتاج إلى تطوير مواكبة المفتررة التي تعيشها هذه الأيام. أما الدكتور عبد الرحمن الزامل رئيس مجلس إدارة مركز تنمية الصادرات فقال إن أمم ما جاء في قرارات مجلس الوزراء الأخيرة هي اهتمامها بالمواطن العادي واصحاب الدخل المحدود وهذا ما تعيشه القيادة من اهتمام بهذه الطبقه ولاسيما القرار الخاص والذي يشتمل على زيادة مخصصات